

الفعل واجب على المكافين وقلنا المخاطب يدخل في
عموم خطابه فيكون الفعل السابق مخصصا لهذا العموم
لان التخصيص عندنا لا يشترط تاخره عن العام وهذه
الاستسازاه المصنف على المختصرات **الكلام**
في الاخبار المركب امامه وهو موجود خلافا للامام ولعم
موضوعه **لا** خلاف ان الماهل يوجد في المفردات اما
المركبات فان يكون للدلول لفظا من كانه ملاحا
الامام الاشبه انه غير موجود لان التركيب انما يصار به
لغرض الافاده في حيث لا افاده لا تركيب وخالفه البيضاوي
ومثله بلفظ الهدايان فان موضوعها الفاظ مركبه
يقال لضرب من القوس او غيره لان قصد بها الدلالة على
شيء وجري عليه المصنف وحكي الهندي كلام الامام ثم
قال وهذا الحق ان عني المركب ما يكون جزءه الاعلى جز العلى
حين هو جزءه وان عني به ما يكون لجزبه دلاله في الجملة ولو
في غير معناه وما يكون مؤلفا من لفظين كيف كان الثاني
وان لم يكن لشي من اجزائه دلاله فهو باطل اما الاولي
فمثل عبد الله ان كان على فان اسم العلم يدل عليه وهو
لفظ مركب على هذا التقدير غير دال على المعنى المركب واما
الثاني فلفظ الهدايان فانه يدل على المركب من مهملتين او من

لفظ

لفظه مهمله ومستعمله وهو غير دال على المعنى هذا ان اراد عدم
دلالته على معنى المعنى المركب اما ان اراد انه لا يدل على معنى اصلا
واراد باللفظ المركب المعنى الماهل فدمقن بالساني دون الاول اسي
وليس موضوعا على العرب بلا حلاو والسجع والمجاز انه موضوع
يشير الى الخلاف في ان المركبات موضوعه امره والبراه كقوله
الفرافي وغيره انها موضوعه لان العرب محترت في التركيب كما
محترت في المفردات فعلى هذا يكون دلاله المركب على معناه بالظا
لكن الذي يحكمه التحوين كابن مالك وبالحاجب وغيرهما انما
ليست موضوعه والا لكان استعمال الجواز يتوقف على النقل عن العرب
كافي المفردات **ص** والكلام ما تضمن من الكلام اسنادا مفيدا
مقصودا **لانه** ما تضمن من الكلام بيان مجلس الكلام وانه
ليس خطأ ولا رمز ولا اشارة واطلاق الكلام عليها محاذ
وما عني شي فصالح للواحد فما فوقه وقوله من الكلم
مخرج به الواحد وهو احسن من قول المفصل ما تركب من
كلمتين لشموله ذي الطلقات فان بعض الكلام ليس احرا وحى
يصير حسمين كلمه وسمن كلمه وثمانين كلمه كقوله تعالى
ان في خلق السموات والارض للظنن والعقول وقوله اذا
الشمر عورت الى احضرت وقوله حرمت عليكم امهاتكم
التي ما ملكت ايمانكم واحسن من قول من الحاحد ما تضمن

بته